تسجيل وتوثيق والحفاظ على التراث العمراني العماني .. مشروع وطني ضخم رائد

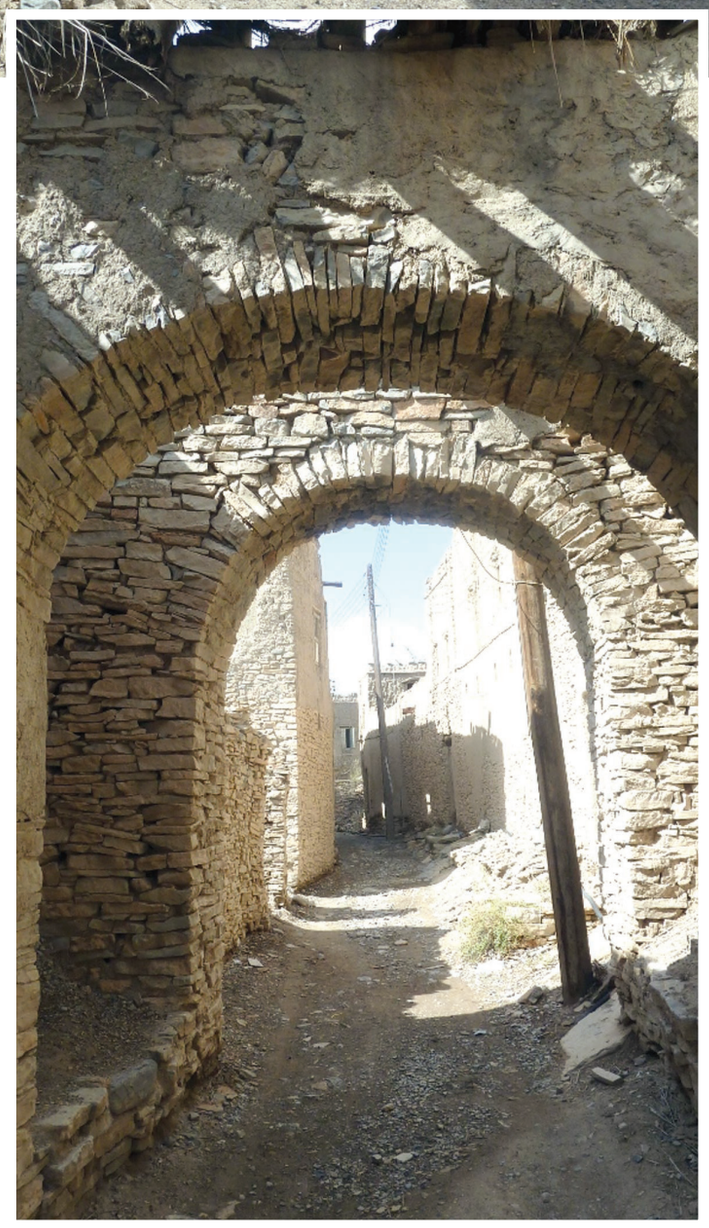

■ ثمة مشروع وطني رائد تقوده منذ سنوات الوزارات العمانية المختصة، السياحة والتراث والثقافة، لتسجيل وتوثيق والحفاظ على التراث العمراني الوطني في السلطنة. وبينما تتعدد مظاهر التراث العمراني في السلطنة بين الحصون والقلاع التقليدية المدرجة على قوائم الوزارة، وبين الحارات التقليدية، وتتعدد أيضا وسائل البناء التقليدية والمواد المستخدمة في التراث العمراني القائم حاليا بين الحجر والطوب الطيني، تشترك هذه الجهود جميعها في هدف واحد هو التراث العمراني والمحافظة عليه وتسجيله وتوثيقه بالطرق العلمية ونقله لمستويات أكاديمية دراسية لبحث المحتويات الثقافية والاجتماعية التي صاحبت نشأته وتكوينه، وشعبية تدخل حيز الوعي والقبول الشعبي، فضلا عن ضرورة حفظه كقيّم وشاهد على مفاهيم وممارسات وسلوكيات مجتمعية سائدة لها أصل وأصالة في المجتمع كما في البيئات الثقافية والمبنية والاجتماعية والدينية والاقتصادية.

وبالرغم من أن هذا البرنامج إنما هو وطني شامل على مستوى السلطنة، إلا أن مستويات التعاون تتجاوز هذا المستوى لأبعاد إقليمية ودولية ولكن في إطار محلي. وقد كانت بداية التعرف على هذا المشروع الرائد قبل عقد من الزمن أثناء زيارة للسلطنة لدعم مظاهر التراث العمراني والمعماري كباحث ومعماري مصمم مهتم بالتراث أكاديميا واحترافيا. وقد بدا آنذاك اهتمام مثير للانتباه على المستوى الحكومي وعلى مستويات صناعة القرار، ومن خلال الجهود الكبيرة التي تدور في وزارة السياحة وبلديات مسقط وظفار، سواء باستقدام الخبراء أو من خلال اعتبار التراث كموروث قيّم ومهم، والبرامج التي كانت قائمة آنئذ لتسجيل وتوثيق وترميم الحصون المنتشرة على مختلف محافظات السلطنة. في السنوات الثلاث الأخيرة، تجلى بوضوح اهتمام السلطنة بوزاراتها المختلفة المعنية بالمشاركة الإقليمية في منتديات المحافظة على التراث المهمة من خلال مشاركة وفد السلطنة ممثلا بالصديق سيف بن خميس الرواحي، رئيس قسم الدراسات التوثيقية التراثية في وزارة السياحة، في المؤتمر الدولي الأول للمحافظة على التراث العمراني في الدول الإسلامية والمنعقد آنئذ في مدينة الرياض والممتد من خلال مجموعات من النشاطات الأكاديمية والعملية على كافة مناطق المملكة العربية السعودية (حيث قدم كاتب هذه السطور محاضرة في الأبعاد الاقتصادية على الرساميل المحلية من خلال تبني مظاهر التراث، في غرفة تجارة الدمام). هذا الملتقى تبعه ملتقيان محليان في العامين المنصرمين، وسيعقد الشهر القادم الملتقى الثالث في المدينة المنورة عاصمة الثقافة العربية لهذا العام. في المؤتمر الأول بدا حجم الاهتمام بالتعاون الإقليمي والدولي لتبادل الخبرات من خلال مشاركة وفد السلطنة بهذا الملتقى الدولي المهم، ومن خلال وفد السلطنة على مستوى وزارة السياحة الذي حضر الملتقى الثاني المنعقد في ديسمبر الماضي في الدمام. على المستوى الدولي الأوروبي، فقد قدم الصديق علي بن حمود المحروقي وعلى مدار أعوام متتابعة منذ العام ٢٠٠٩ في الندوة المنعقدة سنويا في المتحف البريطاني بالعاصمة لندن حول الدراسات الأثرية في الجزيرة العربية، دراسات مهمة عن توثيق الحارات التقليدية العمانية. ومن الجدير الإشارة إلى أنه بالإضافة لهذه المشاركات القيمة والمهمة على المستوى العالمي من قبل وزارة التراث والثقافة، كانت هناك مشاركات إقليمية متميزة من دولة قطر أيضا من قبل قسم المتاحف السيد فيصل النعيمي، بالإضافة لخبراء عرب ومهتمين ومبعوثين من قبل الأقسام المعنية في وزاراتهم. ما يميز هذه المشاركات أنها تجسد وعيا كبيرا على مستوى صانع القرار المتنفذ في الوزارات العربية في الدول التي باتت تضع مساحة كبيرة ومهمة للتراث عموما، والعمراني خصوصا، على أجنداتها وميزانياتها، في عصر التحولات الكبيرة الثقافية والمجتمعية الذي نشهده والذي بات يهدد البنيات التكوينية للقيم المجتمعية والسلوكيات، فضلا عن مظاهر وتركيبة وعملية إنشاء العمران برمته.

وفي ذات الإطار في تفعيل العلاقة بين الخبرات المحلية والإقليمية والدولية فقد انعقدت في أكتوبر من العام الماضي، برعاية وزارة الإسكان بالتعاون مع وزارة التراث والثقافة، ندوة مهمة استقطبت بعض الخبرات الإقليمية هدفها كان بحث المحافظة على التراث العمراني والهوية والطابع المحلي. تلك الندوة الدولية المهمة شكلت نواة لحلقة عمل قادمة يجري العمل على إقامتها كاستمرار لتوصيات الندوة وكنهج ومنهج مهم في تأصيل المفاهيم والطروحات والعمل على نقلها من مستويات الفكرة إلى حيز النقاش المستمر وصولا إلى تفعيلها وتقديمها خطوات مهمة نحو التشريع والتطبيق.

وبالإضافة لهذه الجهود المتميزة على المستويات النظرية، والمؤتمرات والندوات المحلية والإقليمية والدولية، فضلا عن تقديم الترشيحات للتقديرات العالمية (حصن خصب مثالا)، فهناك اهتمام وبرامج مستمرة ودؤوبة لدعم أبحاث ودراسات التوثيق والمسح الميداني بالتعاون مع مؤسسات وخبراء دوليين معنيين بهذه المجالات. وهناك برنامج وطني كبير شامل تقوده وزارة السياحة ووزارة التراث والثقافة لمسح وتوثيق الحصون، والحارات العمانية التقليدية المنتشرة في محافظات السلطنة. وقد شكلت حديثا وزارة التراث والثقافة، وتحديدا لجنة تسجيل وحماية مجموعات المباني التاريخية، جردا بأكثر من ألف موقع ذي طابع بيئي تراثي، منها ٨٦ موقعا تم تحديدها بأنها بحاجة لاهتمام عاجل. وتعتبر خطط تطوير وإدارة التراث من الخطوات الأولى في عملية الحفاظ والتوثيق التراثي. وتهدف الخطة لزيادة الأثر الملموس إلى الحد الأقصى من الأبحاث النوعية المطردة ذات النوعية العالية في مجال دراسات البيئات المناخية العمانية. وهي جزء من هدف طويل الأمد للمناقشة والمساهمة، والتأثير الإيجابي في التراث والعمارة وسياسات التصميم الحضري في سلطنة عمان على المستويات الحكومية، والقطاعين العام والخاص، والمؤسسات الخيرية، والمجتمعات المحلية ذات المصلحة. إن خطط تطوير وإدارة التراث والتي يتم تقديمها بالتعاون مع خبرات عالمية مؤسسية وفردية، والتي تستند في منهجياتها إلى دراسات ميدانية وعمليات توثيق نظرية خارج الموقع، يتم القيام بها تحت إطار العديد من الأهداف الإستراتيجية من أجل توفير حفاظ متكامل واستراتيجيات تطوير ومخطط شامل للحارات التقليدية العمانية بشكل عام، فضلا عن تخصيص بعض الحارات التي تم إدراجها كمواقع تراث عالمي في قائمة التراث العالمي لليونسكو مثل حارة العقر في بهلاء مثلا.

ومن اللافت جدا الدور الكبير الذي تقوم به وزارة التراث والثقافة، والدور المهم الذي يقوده وكيل الوزارة سعادة سالم المحروقي، في الدعم اللوجستي الواعي لهذه الدراسات والأبحاث النظرية والميدانية، فدورها يتجاوز بكثير الدور الذي يقدمه صاحب الشأن في تكليف الخبراء والإستشاريين ليشمل أعمال المراجعة الواعية والتقييم، تقييم الأداء وتقييم النهج ومراجعة الأعمال المقدمة بنظرة استشرافية استراتيجية واعية ترى أبعد من حدود اللحظة المنظورة الآنية. فقد تم القيام بالعديد من الدراسات بتمويل ودعم لوجستي من وزارة التراث والثقافة، بهدف تطوير استراتيجيات إدارة مواقع تراثية لحارات تقليدية للعديد من مستوطنات واحات في مناطق «الداخلية» و«الظاهرة» في السلطنة، والتي تضمنت حارة اليمن في إزكي، وحارة السليف في عبري، وحارة الحجرة في فنجاء وسواها، بالإضافة للعديد من الحارات كمشاريع مدرجة على قوائم العمل المستقبلية. هذه المشاريع والدراسات المهمة لا تقدم فقط توثيقا وتسجيلا للتراث العمراني العماني بل تعمل على توفير الأرضية الأساسية للكثير من الأبحاث والدراسات في المجالات العمرانية والبيئة المبنية وتطوير المجالات المتعلقة بالحياة الإجتماعية والإقتصاد المحلي وتحريك أطر التنمية المستدامة. وفي مجالات تطبيق وسائل توثيق ناجحة، وتنظيم الأعمال الميدانية. ومن المنهجيات الإستراتيجية المهمة التي تستشرفها الوزارة هي العمل على تنمية قطاع الكفاءات العاملة المحلية وتطوير وتدريب الخبراء المحليين في الوزارة أثناء العمل على هذه المشروعات المهمة، وهي برأينا سياسة حكيمة ستوفر الكفاءات المحلية المدربة والمؤهلة للقيام بأعمال مستقبلية وضمن رؤية تحقق مبادئ الإستدامة وتسعى لترشيد الإنفاق فضلا عن منافع استراتيجية على المدى المنظور المتوسط والبعيد. وربما تأخذ هذه الرؤية الحكيمة أبعادا وخطوات أشمل من خلال تطوير برامج وسياسات لابتعاث كفاءات محلية للحصول على المعرفة النوعية بما يمكن أن يخدم أهداف وسياسات الوزارات المعنية بعيدة المدى في تطوير هذه المواقع التراثية والمحافظة عليها، بواسطة هذه الكفاءات المحلية المدربة والمزودة بالمعرفة والخبرة الدولية، الأكاديمية النظرية والعملية التطبيقية. فمن اللافت أنه في العديد من المشاريع التي تم القيام بها لتوثيق بعض الحارات التقليدية وبالإتفاقية مع وزارة التراث والثقافة فقد تم نقل جزء من الخبرة لموظفي وزارة التراث والثقافة كي يتمكنوا بنجاح من مساعدة الباحثين وتسريع العمل الميداني وتقليل الكلفة الإجمالية للمشروع. كما تم العمل على تطوير منهجية استراتيجية لأكثر من مشروع تضمنت مشاركة هذه المهارات المحلية في تدريب موظفي الوزارة بما عمل على نقل المعرفة الميدانية وفهم التراث المعماري المحلي وفي نفس الوقت تأسيس بداية خبرات محلية مستقلة.

على ضوء هذه المعطيات النظرية والعملية الميدانية، تبدو هذه الجهود وهي تسير في إطارها الصحيح وضمن رؤية استشرافية مهمة وضرورية لفهم التراث وتسجيله وتوثيقه والعمل على رعايته وتقديمه للمجتمع المحلي كنظام حياة قابل للتعايش مع الواقع لا كمعطى نظري منعزل جوهرا ومحتوى وشكلا. هذه البرامج والسياسات ما كانت لتخطو خطواتها الحالية والمستقبلية لولا الرؤية الحكيمة والعمل الدؤوب الذي باتت ملامحه تظهر للعيان لكل متأمل ومتابع. لكن الأهم، وهو ما يجري حاليا، هو وجود الرجل المناسب في المكان المناسب، وبخاصة حين يسمع المرء ودون سابق معرفة أو مصلحة، مديحا من أحد موظفي الوزارة لمديره أو وكيل وزارته في غيابه، وإطراء على حسن إدارته ودقة متابعته لتفاصيل العمل التقني والنظري وما يقدم له من أعمال ودراسات توثيقية. وهذه كلها دلالات وإشارات فعلية على أن الرجل المناسب هو فعلا في مكانه المناسب ويقوم بعمله خير قيام. وبنظرة أشمل للتدرج الهرمي تبدو هذه سياسة حصيفة على أعلى المستويات في السلطنة تقدمها رؤية حكيمة قيادية لصاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد . حفظه الله ، تعتمد الرجل المناسب في موقعه الصحيح لخدمة شعب كريم، ولولا صلاح القيادة لما سارت عجلة التنمية في المحافظة على التراث العمراني خصوصا والتراث الأصيل خصوصا، ولما وضعت خطواتها على الطريق الصحيح لشعب كريم يستحق ذلك على طريق المزيد، ومن هنا وجبت هذه السطور من متابع وشاهد عيان ومحب لشعب كريم وبلد عزيز أصيل. ■

د. وليد احمد السيد